الأمن الغذائي والسيادة والزراعة في المنطقة العربية (٢-٣)

حـق المـواطـنـين فـــي الحـصـــول عـلـى الـغـذاء

د. حسن الجنابي ♦

الالتزامات الدولية:

إن النظام الدولي لايجبر الحكومات على تطبيق الالتزامات الواردة في المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات التي تصادق عليها، إلا في حالات محددة كما في قرارات مجلس الأمن تحت طائلة الفصل السابع مثلا. بل إن التزامات الدول تعتبر تطوعية كتعبيرٍ عن "ديمقراطية" العلاقات الدولية بعيداً عن الإكراه أو الإقصاء. وكذلك نظراً لاستحالة إيجاد آلية تطبيق عسكرية، أو غيرها، يلجأ إليها بطريقة أوتوماتيكية في حال الإخلال ببند من بنود الاتفاقيات أو في حال حصول خرق لحقوق الإنسان أو غير ذلك.

وفي الوقت نفسه فإن "الالتزامات التطوعية" للحكومات، النابعة من مصادقتها على الاتفاقيات الدولية، هي التزام أخلاقي وسياسي، ولا يجوز لأية حكومة تحترم نفسها ومواطنيها، وتنتمي إلى الأسرة الدولية، الاستهانة بها، أو الاستخفاف بوسائل الرقابة الدولية على تطبيقها، بالرغم من كل ما ينتاب النظام الدولي من اللاعدالة والاستئثار وغيرها.

فالدول لاتوجد في فراغ، ولايمكن لأي نزوع نحو الانعزال عن الوضع الدولي أن ينجح في تحقيق الرفاهية والعدالة، خاصة بعد أن حققت البشرية قفزتها الهائلة في الاتصالات والانترنت التي أفضت إلى انتشار المعرفة على نحو غير مسبوق.

إن تطبيق الحكومات التزاماتها في ميدان صيانة الحقوق العامة، وبضمنها الحق في الغذاء الكافي، ليس عملا خيريا تقدمه الحكومة لمواطنيها، بل هو حق يجب صونه لكافة المواطنين، وتفقد الحكومات شرعيتها إذا لم تسع إلى تطبيق هذا الحق بوسائل وطرق متنوعة، أو إذا حرمت مواطنيها من حصولهم على الغذاء الكافي، عن طريق إجراءات تمنع بها المواطنين من الزراعة مثلا، أو تقضي على مصادر رزقهم، وذلك بتحطيم البيئة الطبيعية التي تسند معيشتهم وتمكنهم من الحصول على غذائهم.

ولمساعدة الحكومات على تطبيق حق المواطنين بالحصول على الغذاء، فقد أقرت الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو) دليلا دوليا لتطبيق الالتزامات في هذا الميدان يسمّى "الدليل الطوعي لدعم التطبيق المستمر لحق الحصول على غذاء كاف ضمن إطار الأمن الغذائي الوطني" وهو وثيقة غاية في الأهمية تضع إطارا عاما للدول الأعضاء حول كيفية تطبيق حق الحصول على غذاء كاف للمواطنين على المستوى الوطني. تتضمن الوثيقة عشرين دليلا يتعلق بعضها بالحوكمة الجيدة، والديمقراطية السياسية، وتنشيط السوق وتحقيق التنمية الاقتصادية، ويتعلق بعضها الآخر بتنمية القدرات المؤسساتية للدول الأعضاء والأطر القانونية للإنتاج الغذائي والتجارة، وبعضها الثالث يتعلق بتأمين الوصول إلى الموارد الطبيعية كالأرض والموارد المائية والبنى التحتية الضرورية للإنتاج وتوفير المساعدات المالية، وسلامة الأغذية وحماية المستهلكين وتنظيم شبكات الحماية للفقراء والفئات الهشة، وغير ذلك.

يبقى الحق في الحصول على الغذاء من أكثر الحقوق عرضة للعسف والاستخفاف، ولم يحصل أن أدينت دولة أو حكومة بسبب خرقها هذا الحق، ربما باستثناء كوريا الشمالية بسبب امتلاكها ترسانة سلاح نووي مدمرة ومكلفة، ولكنها عاجزة عن تأمين الأمن الغذائي لمواطنيها بالمقاييس المعترف بها دوليا.

إن متابعة تنفيذ الالتزامات الدولية لتحقيق أهداف الألفية له مردود إيجابي على مديات التطبيق، ومع انتشار وسائل الاتصال وتوسع شبكات المعلومات وانتشار المعرفة وسهولة الحصول على المعلومات من مصادر متنوعة، تسهم في إتاحة الفرص لمراقبة مدى التزام الدول وبضمنها الدول العربية بتعهداتها الدولية. وفي هذا الصدد تلعب منظمات المجتمع المدني دورا مميزا في البلدان العربية في متابعة هذا الأمر، ويمكن تلمس آثار ذلك في العديد من الأنشطة الدولية والمؤتمرات الإقليمية حيث تنهض تنظيمات المجتمع المدني بصورة متزايدة بدورها الرقابي الايجابي.

إصلاح لجنة الأمن الغذائي:

إن مشكلتي الجوع واللاأمن الغذائي غير ناتجة عن قلة الإنتاج الزراعي بقدر ما هي تعبير عن مشكلة بنيوية في حوكمة سوق الغذاء وأسعاره وسوء التوزيع الذي تنعدم معه إمكانية الحصول عليه من قبل ما يقرب من مليار إنسان جائع على الأرض.

ولهذا فقد شهدت السنتان الماضيتان مبادرات مهمة على مستوى الأمم المتحدة، وخاصة منظمة الأغذية والزراعة، ودول مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، ووكالات دولية أخرى لمعالجة الأمر.

ومن أهم تلك الأعمال هي مبادرة إصلاح لجنة الأمن الغذائي في منظمة الأغذية والزراعة الدولية، والتي تحولت بموجبها من لجنة تخصصية داخل المنظمة إلى هيئة حكومية دولية ذات طابع تشاركي رائد، ومنبر عالي المستوى للتفاعل وتدقيق البرامج والسياسات وتنسيق الجهد الإنساني المشترك لمحاربة الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، وذلك بدعم الجهود والمبادرات الوطنية وربطها إقليميا ودوليا في سبيل تعزيز قدرة الأمم على تحقيق وتحسين أمنها الغذائي.

فقد أثمرت مبادرة الإصلاح عن تأسيس لجنة شاملة تضم الحكومات والوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني بمكتب تنفيذي من اثني عشر بلدا، ولجنة استشارية من المنظمات الدولية الشقيقة المعنية بالزراعة والأغذية في روما (منظمة الفاو وبرنامج اللأغذية العالمي وصندوق التنمية الزراعية الدولي- ايفاد) ولجنة خبراء عالية المستوى دولية تضم مئات الخبراء والمختصين في مختلف المجالات ذات العلاقة بالإنتاج الغذائي، تقودها هيئة توجيهية من خمسة عشر خبيرا معروفا بقيادة العالم الهندي المعروف سواميناثان.

تعقد لجنة الأمن الغذائي اجتماعاتها في روما وسط تغطية إعلامية وحضور رسمي عالي المستوى يتناسب مع الدور الجديد لها. كما أقر المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى لمنظمة الفاو توصية تجتمع دول الإقليم بضوئها قبيل اجتماع لجنة الأمن الغذائي بغرض توحيد وتنسيق مواقف المنطقة أثناء اجتماعات اللجنة، وهو تطور مهم في التفاعل مع قضية الأمن الغذائي في المنطقة العربية.

محلية النتائج وعالمية المشكلات:

يتجلى التفاعل بين العوامل الثلاثة، الأمن الغذائي والزراعة والتربة، على المستوى المحلي إذ يلمس الإنسان ثمرة ذلك التفاعل إما في سوق غذائية مستقرة ومزدهرة تؤطرها وتنظمها قوانين، وبأسعار مستقرة مشجعة للمنتجين والمستهلكين، وسياسات تؤمن الوصول المتكافئ للموارد وتحميها من الاستنزاف وتشجع الزراعة الحافظة، أو بسوق مرتبكة وشحيحة وأسعار متقلبة وعشوائية تقود بالنتيجة إلى إفقار فئات عديدة من المجتمع وخاصة الريف وحواشي المدن.

فالزراعة ليست عملا تلقائيا بل نشاط إنساني منظم ذو قيمة عالية. وهي تتطلب مدخلات عديدة يمكن للإنسان التحكم أو تنظيم استخدام بعضها. أما التربة فهي مورد طبيعي قابل للاستخدام المستدام أو لسوء الاستخدام المؤدي بالنهاية إلى تدمير المورد واستنزافه، وبالتالي القضاء على الزراعة، وهي مورد محدود غير قابل للتجدد أو الترميم والتأهيل بعد القضاء على حيويتها وخصوبتها نتيجة لسوء الاستخدام.

ترتبط بالنشاط الزراعي تحديات وأعراف وتقاليد اجتماعية وحيازات أراض وإشكاليات حقيقية هي بحاجة إلى آليات وأطر قانونية لكي تسهم الزراعة في رفاهية المجتمعات المحلية وهي غالبا ما تكون المجتمعات الريفية.

فالريف في المنطقة العربية هامشي وترتفع فيه نسب البطالة والفقر والأمية وتنعدم قدرته على التأقلم مع المستجدات، ويتميز بندرة الموارد وبهشاشة الخدمات الأساسية وانعدام الفرص وضعف البنى التحتية إن وجدت.

إن فشل القطاع الزراعي في المنطقة العربية، أو انعدام ربحيته بمعنى أصح، هو العامل الأساس في تحويل المنطقة إلى مستورد صاف للمواد الغذائية. فمصر هي اكبر مستورِد للقمح في العالم وتليها الجزائر في غالب الأحيان وخاصة في سنوات الجفاف وانحباس الأمطار، كما يعتمد العراق ولبنان على استيراد ما يفوق ٧٠٪ من حاجات السوق المحلي، وكذلك الأمر بالنسبة لدول الخليج. أما القرن الإفريقي فهو ضحية شبه دائمة لحالات الجفاف وما تحدثه من مجاعات وكوارث.

رأي آخر

■ معاذ عبد الرحيم

معارضة مأجورة مستأجرة

لا أريدهنا أن أدافع عن النظام السوري الذي يتعرض اليوم إلى معارضة مأجورة ومستأجرة عربياً ودولياً، ولكن الذي أريد أن أشير إليه وأثبته، هو أن الذي يحدث في سوريا وحولها، له علاقة بالكيان الصهيوني والامبريالية، فقد وجد هذا الكيان بعد هزيمته أمام المقاومة العربية في لبنان، عام ٢٠٠٦ انه لا يستطيع بعد الذي جرى له من خسران مبين، أن يشن حرباً على لبنان أو على سوريا، فوجد أن خيراً له من الحروب والعدوان، أن يؤجج الخلافات داخل الأنظمة العربية، ويطرق على صفيحة التنوعات الدينية والمذهبية طرقاً شديداً حتى تنفجر ويتشظى الشعب الواحد إلى كيانات ويومها يسقط هذا النظام العربي الذي يريد إسقاطه.

وخطة العدو الصهيوني هذه التي يريد تطبيقها في الوطن العربي بدءاً من سوريا ولبنان، لا تنفك صلتها عن مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي وضعه الساسة الأمريكان وراحوا يجدون على تحقيقه، منذ أوائل التسعينات وحتى اليوم، فهم يريدون في العراق أن يتقسم إلى ثلاث دول، عربية سنية، وعربية شيعية وكردية. وهذا ما يريدونه لسوريا أن تكون فيها دول عدة عربية ودرزية وعلوية، وفصلوا جنوب لبنان عن شماله، وبذلك يسهل على الكيان الصهيوني قضم هذه الدويلات الصغيرة قضماً الواحدة بعد الأخرى، ولا ننسى أن نشير إلى الفتنه الأخيرة التي أحدثوها في مصر بين المسلمين والأقباط والتي راح ضحيتها العشرات من المواطنين المصريين، مما يجعل الصهاينة قريبين من تحقيق أهدافهم بتأسيس دولتهم الكبرى من النيل حتى الفرات.

ويومها يندم العرب كل العرب، يوم لا ينفع الندم، وما نرى بعضهم -إن لم نقل أغلبهم- ضالعين مشاركين في تحقيق هذا الحلم الصهيوني من خلال موقعهم المؤازر والمؤيد للمعارضة السورية المأجورة والمستأجرة بما يمدونه بها من الأموال والسلاح والدعم الإعلامي المفبرك وهم يظنون أن شعوبهم العربية غافلة عما يفعلون.. وان موعد دولتهم قد أزف أفلا يتدبرون؟!

على هامش الصراحة

■ إحسان شمران الياسري
ihsanshamran@yahoo.com

عن مؤسّساتنا وأدوارنا

في المؤسسات الكبيرة، يتصرف الناس على أساس انطباعاتهم عن مؤسستهم في النظر إلى اعتباراتهم وأهميتهم.. فهذا يعمل في شركة (متسوبيشي)، يعني انه يملك ربع اقتصاد اليابان، ولا فرق إن كان مدير هذه الشركة أو ساقي الأزهار في حدائقها.. المهم انه يحمل بطاقة تعريف شركة كبيرة ينظر العالم إلى نجاحها وعنفوانها بانبهار وذهول..

وهذه الشركة بالنسبة لي مجرد مثال، فربما تحول الاهتمام إلى مؤسسات أخرى حالياً.. وانطباع العاملين في المؤسسة يمثل جانباً من جوانب قوتها، ويُراكم في قوة أسهمها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية. وينطبق الحال على المؤسسات العامة، فهذا يفخر بمؤسسته، وذاك يخجل أن ينتسب إليها..

فالعاملون في وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) ظلوا يتفاخرون بانجازات هذه الوكالة والرجال العاملين فيها. ويزداد فخرهم عندما يبدأ العد التنازلي لإطلاق المركبات الفضائية المأهولة (المكوكات)، وتنحبس الأنفاس عندما ينطلق الدخان الأبيض من تحت الصاروخ الهائل الذي يحمل المركبة والصواريخ المساعدة إيذانا ببدء الثواني الأخيرة للانطلاق.. ولم ينحنِ علماء (ناسا) عند انفجار مكوك (شالنجر) عام ١٩٨٦ وتفتته في الفضاء، ذلك أنهم كانوا، رغم الصدمة التي أصابتهم وأصابت العالم، واثقين بأن المكوك التالي سيُزيل سواد الكارثة وحزنها، وستبقى البشرية بواسطة هذا المشروع العظيم، تفتح آفاق الكون الفسيح.

ولم يخجل العاملون في شركة (تويوتا) العملاقة عندما ظهرت العيوب الكبيرة في نظام التوقف أو التعليق في سياراتها، ولم يخجلوا أو ييأسوا عندما سحبت الشركة ملايين السيارات إلى مصانعها لغرض إصلاحها.. فلقد كان البحث عن النتائج هو رائد العاملين..

وفي بلادنا، لم أحض بالكثيرين الذين ينظرون بفخر إلى دولتهم والى مؤسساتهم.. وهم يخلطون بشكل عجيب بين الأشياء، فينقمون من مؤسستهم لأن عزيزاً لهم طالته يد الإرهاب، وينتقمون من العاملين معهم لأن قراراً عاماً صدر بقطع احد الجسور وغيّر مسار السيارات، فأدى ذلك إلى تعطيل وصولهم للعمل.

ويحاولون تأخير معاملات الناس لمجرد أن رئيس العمل عاقب أو قطع ميزة بسبب تقصير واضح منهم.

الذين يتباهون بمؤسساتهم اقل من اللامبالين بها.. والذين يتباهون بدولتهم وخيراتها وتاريخها وإرثها المجيد اقل من أولئك الذين يسيرون في الطرقات فيلعنون الدولة والحكومة والرموز والساسة والفرات ودجلة والبصرة والموصل وأهل السياسة والفكر..

والذين يقولون إننا فخورون أن نعمل في المؤسسة الفلانية ويُعددون مزاياها ومكانتها ودورها في حياتنا اقل بكثير من الذين يرون أنفسهم ذوي فضل علينا وعلى البلاد والعباد. والذين يظهرون ميلاً، بلا مبرر، للحط من قدر مؤسستهم ووظيفتها ودورها وحاضرها ومستقبلها، ويقولون أشياء أخرى لاتليق بهم، أكثر من الذين يقولون (يكفينا فخراً أننا في هذه المؤسسة).

بالنهاية، نحن بحاجة لتمجيد دولتنا وخيراتنا وأصدقائنا وأهلنا والمؤسسات التي نعمل فيها.. فلولا دولتنا وأهلنا ومؤسساتنا وأصدقاؤنا، لما كانت لنا قيمة.. ولما صرنا مدراء ووزراء ونواب وشرطة وأصحاب معامل، وفنانين ونحاتين ومغنين.. ومن يترفع عن اسم العراق وعن مؤسسته وأمه ودولته لا قيمة له حتى لو كان ماكان.. وسوف تبرأ الأمة منا إذ تجدنا جاحدين.. علينا أن نتقن أدوارنا في الحياة ونؤدي وظائفنا و(نكتب دروسنا)، فليس ثمة من يؤدي أو يكتب بدلنا.

كاريكاتير

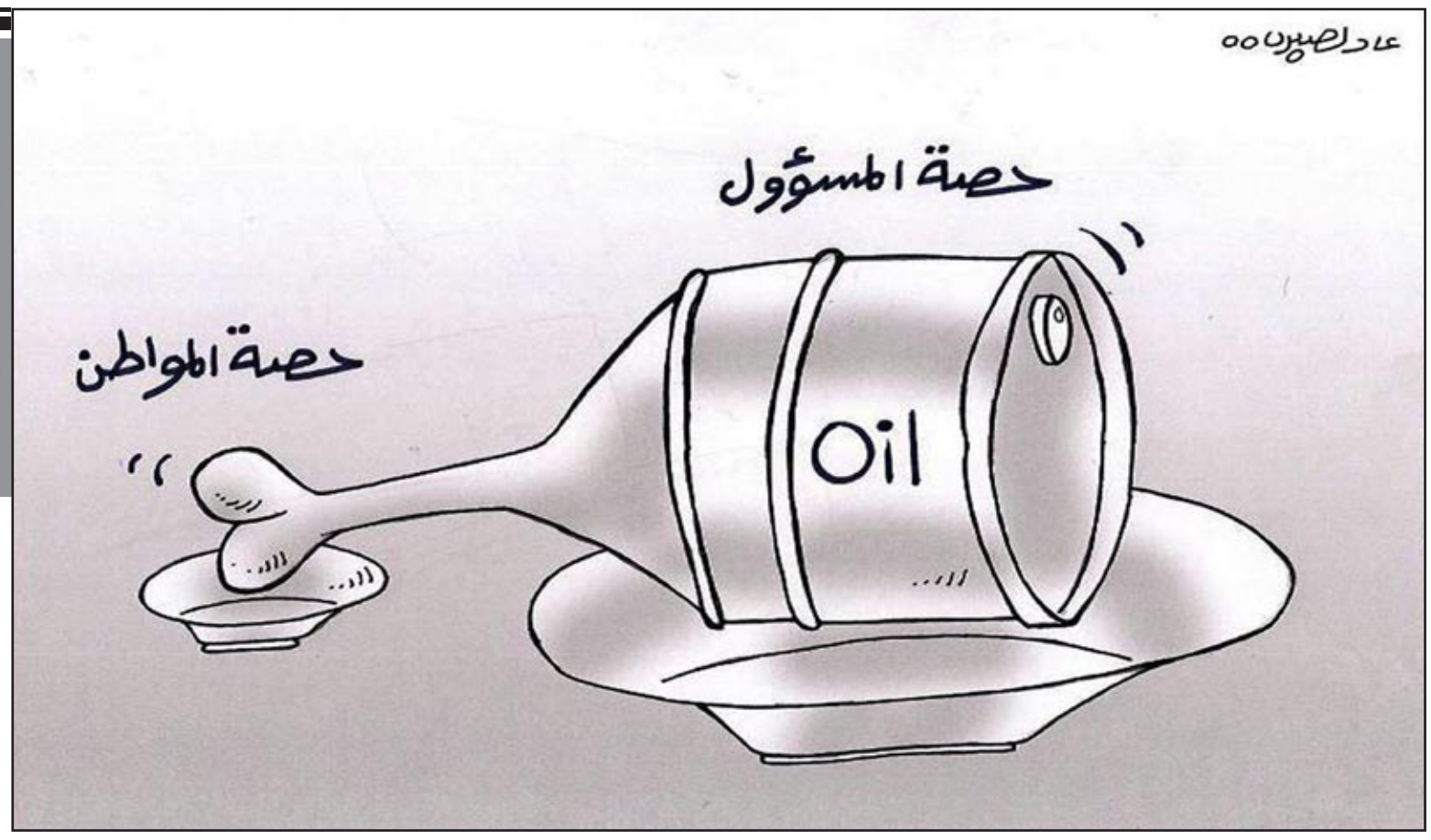

■ عادل صبري

لـــغـــز الحـــصـــة الـتـمـويـنـيـة

زهير كاظم عبود

تم اعتماد البطاقة التموينية لتوزيع الحصة التموينية المقررة من قبل النظام الدكتاتوري بعد خضوعه للعقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي، والذي أخضع مبيعات صادرات النفط والغاز العراقي الى صندوق خاص في الأمم المتحدة يقوم بتوزيع العائدات وفقاً لمقررات الأمم المتحدة، بما فيها مبالغ التعويضات التي تقرر دفعها للكويت والمبالغ المقررة لشراء مفردات الحصة التموينية التي يتم توزيعها على المواطنين العراقيين والتي عرفت ببرنامج النفط مقابل الغذاء وفقا للقرار المرقم ٩٨٦ لسنة ١٩٩٥.

وتعرضت تلك المبالغ لاختلاسات وسرقات وصفقات كان الخاسر الأكبر والوحيد فيها المواطن العراقي، فلم تكن السلطة العراقية المبادة تهتم أو تتأثر بهذه القرارات، وكانت قد وجدت السبل والطرق التي تمهد لها وسائل توفير ما تريد من مستلزمات بما فيها المواد المنوعة من دخول العراق باعتبارها جزءاً من الصناعة العسكرية وما يتم استعماله في تصنيع اسلحة الدمار الشامل والحظر الشامل المفروض على العراق. وتم توفير مفردات عديدة في البطاقة التموينية منها: حليب الأطفال والطحين وزيت الطعام والسكر والشاي والرز والبقوليات والصابون ومساحيق الغسيل، وكانت تلك الحصة بالرغم من رداءة النوعية التي يتم الاتفاق عليها على حساب قوت الشعب وصحة المواطن العراقي كافية للعوائل الفقيرة وذات الدخل الواطئ، وتسد رمق الفقراء، وكان الجميع يتطلع إلى تحسين نوعية المواد التي يتم توزيعها وزيادتها. وبقيت مطالبات العراقيين بتحسين نوع الطحين الرديء الذي كانت السلطة تتعمد طرحه للمواطن، وتحسين أنواع الرز والزيوت المستعملة في الطعام، تعرض المواطن حينها لحصارين شديدين، الحصار الدولي وحصار سلطة صدام. وبالرغم من سقوط سلطة صدام وتغير النظام، كان أمل العراقيين من أبناء الفقراء أن تتحسن حصتهم التموينية بعد شائعات كثيرة تدلل على أن هذه الحصة سترتقي بما يليق بالعراقي ووفق مبيعات النفط والغاز الذي بدأت أسعاره بالارتفاع دوليا، إلا أن الحكومة اعتمدت البطاقة التموينية كوثيقة لإثبات هوية المواطن تطالبه بها جميع الدوائر الرسمية وفي جميع المعاملات، وتضم البطاقة التموينية أنواعاً من المواد الغذائية التي تلكأت وزارة التجارة العراقية في توفيرها بسبب الظروف التي كان يعيشها العراق بعد السنوات الأولى من التغيير، وقصرت في توفير المخزون من المواد وتوفير الضروري بما لايجعل المواطن العراقي يبحث ويسأل عن الحصة التموينية. وبالرغم من استمرار بقاء العراق تحت أحكام البند السابع إلا أن مجلس الأمن الدولي اصدر بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٥ ثلاثة قرارات بخصوص العراق، وهي القرارات ١٩٥٦، ١٩٥٧ و١٩٥٨. كان القرار الأول بخصوص صندوق تنمية العراق الذي أنشأه قرار سابق للمجلس بعد احتلال العراق للسيطرة والإشراف على عائدات صادرات النفط والغاز. والقرار الثاني جاء لإنهاء بعض فقرات قراري مجلس الأمن ٦٨٧ و٧٠٧ لسنة ١٩٩١ والمتعلقين بحظر الأسلحة. والقرار الثالث بهدف إنهاء جميع الأنشطة المتعلقة بـ "برنامج النفط مقابل الغذاء" المتضمن في القرار ٩٨٦ لسنة ١٩٩٥.

ويفترض أن العراق وبعد أن أصبح دولة يحكمها القانون، وانه بموجب الدستور لكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمن، وان النفط والغاز ملك للشعب العراقي، أن يتم دعم المواطن العراقي بتحسين نوع وعدد الأصناف التي تعطيها الدولة للمواطن وفقا لما قررته البطاقة التموينية، وان مجلس الأمن الدولي أصدر قراراً أنهى بموجبه برنامج النفط مقابل الغذاء الذي اعتمد في تسعينيات القرن الماضي إبان الحصار الاقتصادي على العراق، إلا أن هذا الإلغاء لن يكون له تأثير على استمرار توزيع الحصة التموينية. فأين صارت مفردات الحصة التموينية ؟ ولماذا بدأت وزارة التجارة بالتلكؤ في توفير موادها وتناقصها تدريجيا حتى اختفت منها مفردات عديدة، وبدأت اتهامات توجه لمسؤولين في وزارة التجارة بتوريد مواد غير صالحة للاستهلاك البشري، منها ما انتهت صلاحيته، ومنها ما تعفن وتلف، ومنها ما تطور كيمياويا ليصيب الناس بالسرطان، وتلك الأفعال وإن كانت مخالفة للقانون وتشكل جنايات إلا إنها ليست اختلاسات وسرقات بقدر ما تشكل خيانة وطنية لأنها توقع الضرر البليغ بالمجتمع وتدفع بالآلاف إلى الموت، وتعرفنا على زيت الطعام غير الصالح للاستهلاك البشري، وتعرفنا على نشارة الخشب التي تحولت إلى شاي الحصة، وتعرفنا على الحليب التالف، غير أننا لم نتعرف على البدائل التي تلزم الحكومة توفيرها، وقد بقيت البطاقة التموينية مطلوبة كوثيقة للتعريف حتى إن المواطن العراقي يطلق تعبير (الوثائق الأربعة المقدسة) على هوية الأحوال المدنية وشهادة الجنسية العراقية والبطاقة التموينية وبطاقة السكن، والتي صارت تلازم المواطن الذي يراجع دوائر الدولة، حتى صدر تعميم من مجلس الوزراء إلى دوائر الدولة يقضي بعدم اعتماد البطاقة التموينية.

إن وزارة التجارة وضعت برنامجا لتحسين الحصة التموينية تهدف إلى الإبقاء على توزيعها إلى عام ٢٠١٤، والانسحاب منها تدريجيا حتى لا تؤثر على الأسعار في الأسواق. وهذا الخبر يدعو للتأمل فإن المواطن العراقي وهو ينتظر بارقة الأمل التي تسعف وضعه الاقتصادي أمام الغلاء الفاحش الذي يجتاح السوق، وأمام ظاهرة استيراد أردأ أنواع المواد الغذائية وطرحها في السوق العراقي بعيدا عن الرقابة والتقييس والسيطرة النوعية. وأمام هذه الإخفاقات التي تعرضت لها وزارة التجارة التي فشلت في توفير الحصة التموينية أو تحسينها، قرر مجلس الوزراء إبدال الحصة بمبلغ خمسة عشر ألف دينار لكل مواطن مشمول بالحصة بديلا عنها، وهو مبلغ لايكفي لشراء الحد الأدنى من المواد الضرورية للمواطن.

إن المبالغ المقررة للحصة التموينية ضمن الميزانية التي شارفت على الانتهاء تشكل أرقاما خيالية أمام المطروح من المواد التي لم يتسلم الوكلاء العديد منها، وهي تكفي لشراء أنواع جيدة وكافية لدعم الحصة المقررة للمواطن العراقي. يشكل فقراء العراق أكثر من نصف المجتمع العراقي، وتشكل البطالة في العراق حسب الإحصائيات المعتمدة أكثر من ٦٠ ٪ وهي نسبة عالية، ويعاني المجتمع العراقي سوء التغذية، مع غياب برنامج للرعاية الصحية في بلد تتراكم فيه المليارات من الدولارات، وتتكدس فيه العائدات دون وجود خدمات أساسية، ودون دعم حقيقي للبطاقة التموينية. إن الحصة التموينية تشكل دعامة تطمئن معها العائلة العراقية نتيجة قلة الموارد والبطالة، وتحميها من ظروف عسيرة وصعبة يمكن أن تتعرض لها، ولعل لجوء عدد من العوائل العراقية إلى بيع الحصة التموينية أو جزء منها دليل أكيد على تمكنها من التحكم بالكميات الغذائية وفقا لحاجتها لمواد أخرى وتدعيم الرواتب التي يتقاضاها أبناؤها.

إن استمرار الحصة التموينية وتوفيرها للمواطن العراقي بشكل مستمر يجعل ثقة المواطن العراق بتحسن الظروف العامة للدولة وظروفه الشخصية عالية، وإن تحسين المواد يوسع من هذه الثقة، وبالعكس في حال عدم تمكن المؤسسات الحكومية توفيرها أو نقص موادها يجعل الثقة مهزوزة، وان الفترة التي طالبت بمنحها الوزارات المتعاقبة للتجارة لم تفلح في وضع الحلول الناجعة والعملية في توفير المواد الغذائية بأوقاتها المقررة لن تجعل المطالبة بمدد أخرى كفيلة بإعادة الثقة مع شرائح الفقراء، فقد طالت المدد وتمددت دون جدوى أو نتائج إيجابية. إن المواد الغذائية التي يتم تسليمها وفقا للبطاقة التموينية خمس مواد شهريا، هي: الطحين والرز والزيت والسكر، إضافة إلى حليب الأطفال وبسعر رمزي، غير أن المواطنين يشكون عدم تسلمهم المفردات كاملة منذ أكثر من سنة. فأين تذهب المواد التي لم يتم تسليمها ؟ وما مصير تلك الحصة التي لم توزع على المواطنين؟ وما هو مصير المواد التالفة وغير الصالحة للاستهلاك البشري؟ ومتى يتم تحسين الحصة؟

فهل تشكل الحصة التموينية لغزا يصعب على وزارة التجارة والحكومة حله ؟ وهل لم تتمكن الحكومة العراقية الجديدة وهي تتخطى سنتها الثامنة من توفير الالية والوسائل التي تقدم هذه المواد من مناشئ محترمة واسواق معروفة ليأكل العراقي ما يليق به، ام ان الحصة التموينية لم تزل لغزا محيرا وكبيرا؟؟.